

وزيرًا الخارجية والداخلية الفرنسيان في تونس للتنسيق بشأن العناصر المتشددة

باريس تستوضح تفاصيل اتفاق تونس وواشنطن العسكري



لودريان يحمل معه ملفات عديدة إلى تونس

ملائمة للتوصل إلى تسوية للأزمة الليبية. لكن الأهم بالنسبة إلى فرنسا، وفقا لمراقبين وخبراء، يبقى استيضاح المزيد من التفاصيل المتعلقة بالاتفاق الذي وقعته تونس مؤخرا مع الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار يشدد فيصل الشريف، الخبير الأمني، على أن فرنسا تسعى إلى تدارك غيابها على الساحة المغاربية مؤخرا، لاسيما مع تصاعد التنافس الأميركي الصيني على ترسيخ موطن قدم فيها بالرغم من أن واشنطن لديها شراكات قوية من قبل مع بلدان هذه المنطقة.

ويقول الشريف في تصريح لـ"العرب" إن "باريس تحاول إعادة تشكيل التحالف التاريخي والطبيعي الموجود بين فرنسا وتونس من جهة وفرنسا ومنطقة المغرب العربي من جهة أخرى"، مشددا على أن "فرنسا أدركت أن التعاون العسكري الذي يربطها بالمغرب العربي وتونس خصوصا ضعيف جدا، خاصة بعد توقيع تونس معاهدة مع الولايات المتحدة".

وأضاف الشريف أن "التحرك الدبلوماسي الفرنسي لا يمكن أن يكون بمعزل أيضا عن الحوار الليبي الليبي الذي ستحتضنه تونس. لذلك أصبحت الأخيرة مصدر اهتمام فرنسا وغيرها". وكانت تونس قد وقعت في موفى سبتمبر الماضي معاهدة عسكرية مع الولايات المتحدة ستدوم 10 سنوات، وذلك خلال أول زيارة يؤديها وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، إلى منطقة شمال أفريقيا.

وتغير تنامي الحضور الأميركي في تونس توجسا فرنسيا، وخاصة أن واشنطن قدمت لتونس العديد من المساعدات العسكرية في السنوات الأخيرة من أجل حماية حدودها، لاسيما الأخيرة من أجل حماية ليبيا. كما جعلتها تتحرك دبلوماسيا من أجل إعادة الروح إلى تحالفها الطبيعي والتاريخي هي الأخرى مع تونس".

من المرتقب أن تفتح فرنسا مع تونس ملف المتشددين المتواجدين على أراضيها، وذلك خلال زيارتين منفصلتين لكل من وزير الداخلية ووزير الخارجية، تيدان اليوم الأربعاء، على خلفية مقتل المدرس الفرنسي، كما يرجح خبراء أن تحاول فرنسا "إعادة الروح" إلى تحالفها مع تونس، خاصة بعد المعاهدة العسكرية التي وقعها مع واشنطن.

صغير الجديري

تونس - يجري وزير الخارجية والداخلية الفرنسيان زيارتين منفصلتين إلى تونس تيدان اليوم الأربعاء مناقشة سبل التعاون الأمني بين البلدين في المجال الأمني، خاصة بشأن العناصر المتشددة بعد حادثة باريس التي راح ضحيتها مدرس نشر عرضه رسوما كاريكاتيرية عن النبي محمد.

كما أن هذا التحرك الفرنسي يأتي في سياق استيضاح باريس للمزيد من التفاصيل بشأن الاتفاق الأمني الذي وقعته تونس منذ أيام مع واشنطن، لكن أوساطا تونسية تتوجس من أن تطلب فرنسا من بلادهم استقبال متشددين.

وقال بن نصر "الموقف التونسي صارم جدا بشأن المتشددين في يؤر التوتر أو غيرها.. أستبعد أن تكون تونس مهية في هذه الفترة لاستقبال متطرفين، وسبق لها أن رفضت الرضوخ لأطراف أجنبية (لم يسمها) طلبت منها ذلك".

وأضاف بن نصر أن "هناك لجنة وطنية في تونس تشتغل على هذا الموضوع والأطراف المعنية هي وزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة الداخلية، حتى إذا قبلت تونس استقبال متطرفين من فرنسا فإن ذلك سيكون بعد دراسة معمقة وبعد توافقات داخلية وخارجية وضمانات".

وتأتي هذه الزيارة الخاطفة لوزير الداخلية الفرنسي في وقت تطلق فيه بلاده حملة على الأشخاص المشتبه في مساعدتهم للاجئين الشيشانيين الذي ذبح المدرس صمويل، فيما تمت مداخلة مقار جمعيات إسلامية وغيرها.

وبموازاة ذلك، سيحط وزير الخارجية الفرنسي، جون إيف لودريان، بدوره الرحال في تونس اليوم في زيارة ستكون فرصة للباحث في العديد من الملفات وفي مقدمتها المزيد من التعاون بين فرنسا وتونس، خاصة أن الأخيرة تجهز لاحتضان مؤتمر ليبي جامع قد يشكل أرضية



ونكرت إذاعة "أوروبا 1" الاثنين أنه من المتوقع أن يؤدي وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان زيارة إلى تونس تزامنا مع زيارة أخرى لوزير الخارجية جون إيف لودريان.

وأشارت الإذاعة إلى أن هذه الزيارة كانت محور محادثات دارت بين وزير الشؤون الخارجية للهجرة والتونسيين بالخارج عثمان الجرندني والسفير الفرنسي الجديد بتونس أندريه باران. كما لفتت الإذاعة إلى أن وزير الداخلية الفرنسي سيقترح على حكومة بلاده طرد 231 أجنبيا تتعلق بهم تهم التطرف والإرهاب، ما يؤثر

«أحزاب السلطة الجزائرية» تروج للدستور متجاهلة إجراءات كورونا

وأعدت أجواء الحملة الانتخابية السارية لصالح الدستور المذكور، الحديث المتداول من طرف بعض أطراف المعارضة السياسية والناشطين، عن توظيف السلطة للجائحة بشكل يوظف المشهد السياسي وفق المقترحات التي ترضاهما، وتحد من نشاط المعارضة، حيث يشكو هؤلاء حالة من التضيق على الحريات.

وأعدت أجواء الحملة الانتخابية السارية لصالح الدستور المذكور، الحديث المتداول من طرف بعض أطراف المعارضة السياسية والناشطين، عن توظيف السلطة للجائحة بشكل يوظف المشهد السياسي وفق المقترحات التي ترضاهما، وتحد من نشاط المعارضة، حيث يشكو هؤلاء حالة من التضيق على الحريات.

تم تناقل صور وتسجيلات في تقارير إعلامية محلية لتجمعات شعبية لكبرى الأحزاب السياسية، غابت فيها إجراءات كورونا

وكانت الحكومة قد قررت حظر جميع الأنشطة السياسية والثقافية منذ عدة أشهر، تفاديا لتوسع دائرة العدوى بكوفيد - 19، إلا أن خرق القوى السياسية الكبرى للتشريعات الرسمية أمام مرأى السلطة العليا في البلاد، يلجأ إلى تواطؤ غير معلن بين الطرفين.

وسبق لأحزاب السلطة أن حازت على تراخيص لتنظيم مؤتمراتها الهيكلية خلال الصائفة الماضية، من أجل استقدام قيادات جديدة، حيث خلف طيب زيتوني، الأمين العام السابق للتجمع الوطني الديمقراطي المسجون أحمد أويحيى، كما خلف أبو الفضل بعجي، الأمين العام السابق بالنيابة معاذ بوشارب، على رأس جبهة التحرير الوطني، وجرى ذلك بحضور لافت في قاعات مغلقة.

وتسجل الجزائر خلال الأيام الأخيرة عودة مؤشر الإصابات إلى الصعود، حيث فاق الـ 200 إصابة في اليوم، بعدما كان قد نزل في الأسابيع الأخيرة إلى مستوى الـ 130 إصابة، في انتظار ما ستسفر عنه الاحتكاكات الجماعية خلال الحملة الانتخابية للدستور الجديد، والعودة المدرسية والجامعية المرتقبة.

ولم تجد الأحزاب الداعمة للدستور، وفي مقدمتها من كانت تشكل التحالف المساند للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، أي عائق أمام تنظيم تجمعات شعبية لمناضليها وأنصارها من أجل تزكية الدستور في الاستفتاء الشعبي، عكس أحزاب معارضة عرقلت أو منعت من تنظيم أنشطة سياسية محدودة، على غرار التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

وقالت سلطة محافظة العاصمة إن القاعة التي طلبها الحزب لا تتسع للعدد المطلوب للحضور، كما تأخرت في الرد على طلب حزب طلائع الحريات تنظيم دورة مجلسه الوطني، مما اضطره إلى تأجيل تنظيمها إلى وقت لاحق. وتخوض العديد من الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية حملة دعائية منذ السابع من شهر أكتوبر

صابر بليدي

الجزائر - يغير سماح السلطات الجزائرية بخرق التدابير التي اتخذتها لمجابهة تفشي فيروس كورونا المستجد من أجل الدفع بالشارع نحو تزكية الدستور الجديد في الاستفتاء الذي سيقام بعد أقل من أسبوعين جلا، خاصة في خضم تنظيم أحزاب سياسية ومكونات من المجتمع المدني تجمعاتها الشعبية داخل القاعات المغلقة.

وتناقلت الصور والتسجيلات المتداولة في مختلف التقارير الإعلامية المحلية، تجمعات شعبية لكبرى الأحزاب السياسية في البلاد، غابت فيها إجراءات الوقاية الصحية المتخذة منذ عدة أشهر من أجل الحد من انتشار الوباء، على غرار ما حدث مع التجمع الوطني الديمقراطي في مدينة قسنطينة (شرق)، وجبهة التحرير الوطني في عنابة (شرق).

ويبدو أن السلطات المختصة تتغافل عن تطبيق القوانين السارية من أجل حشد الشارع لتزكية الدستور الجديد، بعدما سمحت باستغلال بعض القاعات المغلقة لأغراض دعائية، رغم ما يشككه ذلك من خطر على الصحة العمومية، خاصة وأن البلاد لا تزال تكابد للسيطرة على الوباء، ولا تستبعد إمكانية العودة إلى الإجراءات المشددة في ظل تصاعد الإصابات.

وكان وزير الصحة عبدالرحمن بن بوزيد، قد لمح في تصريح صحفي نهاية الأسبوع، إلى إمكانية العودة إلى الإجراءات الصحية المشددة، للحد من توسع دائرة الإصابات بكورونا، كما طرح مجددا احتمال إرجاء الدخول المدرسي المقرر بداية من الأربعاء القادم.

محمد ماموني العلوي

الرباط - دشّن رئيس الحكومة المغربية، سعد الدين العثماني، سجلا مع المعارضة حيث شن عليها هجوما عنيفا واصفا إياها بالمتكاسلة وغير الزكية، فيما رد عليه حزب التقدم والاشتراكية معتبرا أن أداء حكومته "رديء" وقراراتها "فجة" وأنها تركز على الانتخابات فقط.

وقال الحزب المعارض، إن حكومة العثماني منشغلة فقط بالمقاعد التي ستحصل عليها في الانتخابات المقبلة وذلك في إشارة إلى حزب العدالة والتنمية الذي يقوده العثماني.

وعبر العثماني خلال جلسة الأسئلة الشفوية الشهرية الموجهة للحكومة حول السياسة العامة، مساء الاثنين، عن استغرابه من كون الملاحظات الواردة في مداخلات فريق المعارضة غير عميقة، بل أتت على شكل "كلام عام"، وإطلاق الأحكام على عواهنها، دون قراءة الأرقام والمؤشرات المرتبطة بالعمل الحكومي كما يجب.

وفي تصريح لـ"العرب"، أكد البرلماني عن التقدم والاشتراكية، جمال كريمي بنشقرور، أن "رئيس الحكومة بصفته ومكانته الدستورية يجب أن يكون مسؤولا وعلى مقدرة من التفاعل الإيجابي، من خلال الإنصات والتجاوب مع المعارضة، وتصرفه خلال جلسة الأسئلة الشفوية يعد نشازا ومنساقا في اتجاه التجريح بهدف الاستفزاز".

وأشار بنشقرور إلى أن ما قام به رئيس الحكومة "امر غير مقبول" و"على الحكومة أن تترد بنتائج عملها على انتقادات المعارضة التي تنصف بالقوة والعدل أحيانا بطبيعتها، محملة بأوصاف والفاظ مختلفة تدخل في خانة التجريح السياسي المعارض، عوض الانجرار خلف الموجة والسقوط في التجاذبات السياسية". وشدد رئيس الحكومة على أن احتساب القاسم الانتخابي على أساس قاعدة المسجلين، سيشكل ترجعا حقيقيا عن مختلف المكتسبات، التي حققها المغرب طوال العقدين الأخيرين، وذلك في تطوير منظومته الانتخابية مشيرا إلى أنه يخشى من أن توخي هذا التوجه، سيجعل المغرب يصف من الدول الهجينة ديمقراطيا.

الانتخابات المقبلة تفتح سجلا قويا بين الحكومة المغربية والمعارضة

وعلق البرلماني عن التقدم والاشتراكية، جمال كريمي بنشقرور، بأن "الحكومة تهرب من الخوض في النقاش حول تنفيذها لبرنامجها الحكومي، أمام قيام البرلمان بدوره الرقابي"، مستغربا من أنه عوض أن يكون الفاعل الحكومي موضوعيا في أجوبته، نجده يتهرب من الاعتراف ببعض الصور والعجز الذي يعتبر أمرا واقعا، وبالتالي يصعب عليه تقبل انتقادات فريق المعارضة البرلمانية في هذا الشأن، ويقابل ذلك بالتعتن والرد المضاد.

وفي سياق رده على المعارضة، شدد العثماني على أن حكومته "إبداعية"، والإلام تكن لنستطيع التحكم في كورونا، على الرغم من أن الأرقام مقلقة ولكن عموما متحكم فيها"، موضحا أن حصيلة حكومته إيجابية واصفا إنجازاتها بـ"المشرقة".

ولكن كتلة الأصالة والمعاصرة، أكبر حزب معارض، أوردت أن الحكومة ساهمت بشكل مباشر في "الحالة المزرية" التي وصلت إليها البلاد و"التي تعاني منها كل القطاعات، بل والأكثر من ذلك ظلت تتفجر على قطاعات تحتضر أمام أعينها ولم تحرك ساكنا".

وسجل رشيد العبدوي، رئيس الكتلة النيابية للأصالة والمعاصرة، موجه انتقاده لرئيس الحكومة، أنه "عوض الانكباب على هوم المواطنين والمواطنات، أعطيت الإسبقية للانخراط في مواضيع ثانوية لا تحظى بالأولوية لدى الشعب" وفي مقدمتها مناقشة تقنيات الانتخابات

وقد وجه البرلمانيون من الأحزاب الاشتراكية والأصالة والمعاصرة (المعارضة)، انتقادات شديدة للهجة إلى سعد الدين العثماني، معتبرين أن الطريقة لا تسمح بجر النقاش نحو الانتخابات، والمواطن المغربي في ظل الجائحة له أولويات أخرى، مثل ضمان قوته اليومي وتوفير الخدمات الصحية. وفي هذا السياق، رفض حزب الاستقلال ما قاله العثماني، حيث اتهم الحكومة بالكسل، موردا أن الغالبية الحاكمة غير منسجمة وفتلت في تدبير مرحلة ما بعد الحجر الصحي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

أكد عبدالعزيز لشهب البرلماني عن حزب الاستقلال، أن هناك صراعا بين مكونات الحكومة حول من سيصدر الانتخابات المقبلة ومن سيقترن الحكومة، وهذا يضع زماما سياسيا كان الأجر أن "تبرمجوه لتدبير شؤون المواطنين". ولفت لشهب إلى أن أحزاب الحكومة ومنها العدالة والتنمية اشغلت المقاسم الانتخابي عن "القسم الذي أديتموه لخدمة قضايا المواطن".

وتبرر أحزاب المعارضة دفاعها عن القاسم الانتخابي الجديد على أساس عدد المسجلين وليس المصوتين، بأنه ضمان للتعددية الحزبية وحق أكبر عدد من الأحزاب للدخول إلى البرلمان، فيما يرفض العدالة والتنمية هذا المقترح بذريعة أنه سيؤثر سلبا على الديمقراطية التمثيلية ومساعدة الأحزاب التي لا تستطيع أن تكسب الأصوات الكافية لتحقيق مقاعد في البرلمان.



في قلب التجاذبات السياسية بشأن قانون الانتخابات